الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١**

الخميس ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا . . . . . (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دافيد (الفلبين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

بيان من الرئيس بالنيابة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يعرب رئيس اللجنة الأولى، سعادة السيد خوسيه لويس كانسيلا، الممثل الدائم لأوروغواي، عن أسفه لعدم تمكنه من أن يكون حاضرا هنا اليوم ليترأس هذه الجلسة. وقد طلب مني رئاستها بالنيابة عنه بصفتي نائب رئيس اللجنة.

في هذه الجلسة، سنركز مناقشتنا على تنظيم أعمالنا للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. أود أولا أن أرحب ترحيبا حارا بجميع الوفود المشاركة في مداولات اللجنة الأولى خلال الدورة وأن أشكركم على الثقة التي أوليتموها للرئيس وأعضاء المكتب، وهم نواب الرئيس، السيد حسام علي، ممثل مصر، والسيد فلوريان لودي، ممثل ألمانيا، وشخصي، ممثل الفلبين، والمقرر، السيدة تتيانا بوخفالونا، ممثلة أوكرانيا.

نتطلع إلى العمل معكم جميعا خلال الأسابيع المقبلة. ولدينا جدول أعمال مزدحم لكنني على ثقة بأننا سنتمكن من أداء عملنا بطريقة فعالة وقائمة على التعاون. وبدعمكم الكامل، يأمل الرئيس والمكتب بتوجيه عمل اللجنة إلى اختتام ناجح في الأيام الأولى من تشرين الثاني/نوفمبر. وغني عن البيان أننا سنعتمد اعتمادا كبيرا على روح التعاون التي تتحلون بها وعلى مرونتكم. ولا شك أن الرئيس سيعزز العمل الجماعي الفعال مع أعضاء المكتب الآخرين. وإنني على يقين بأن اللجنة ستستفيد من حكمتهم وخبرتهم الجماعيتين في مسائل نزع السلاح.

وأنا على ثقة أيضا من أن اللجنة ستحظى مرة أخرى بالدعم الكامل من مكتب شؤون نزع السلاح برئاسة السيد سيرجيو دوارتي ومن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات برئاسة السيد شعبان محمد شعبان. وأخيرا وليس آخرا، ستستفيد اللجنة إلى حد بعيد من مساعدة السيد تيمور ألاسانيا، أمين اللجنة الأولى بالنيابة وفريقه المحنك في أمانة اللجنة الأولى.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

تنظيم الأعمال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرت في وقت سابق، فإن جدول أعمال جلسة بعد الظهر هذه يتعلق أساسا بتنظيم أعمال اللجنة خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وفي سياق النظر في عمل اللجنة خلال هذه الدورة، أود أولا أن أسترعي الانتباه إلى الوثيقة A/C.1/64/2، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس اللجنة الأولى. والرسالة تسترعي الانتباه إلى المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بشأن البنود المحالة إلى اللجنة الأولى. وفي تلك الجلسة، قررت الجمعية العامة إحالة ١٨ من بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي – وهي البنود من ٨٦ إلى ١٠٣ – إلى اللجنة الأولى لتنظر فيها خلال الدورة.

وقبل أن أنتقل إلى عرض أكثر تفصيلا لبرنامج العمل وللجدول الزمني على النحو الوارد في الوثيقة A/63/397، أود أن أذكر الوفود بأن اللجنة اعتمدتهما في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في سياق جهود تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وأود أن أقترح تعديلا بسيطا في الجدول الزمني للجنة ألا وهو، تقديم الجلسة المقرر عقدها بعد ظهر يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، إلى بعد ظهر يوم الاثنين، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وبالتالي، فإن اللجنة ستعقد جلسات صباحية ومسائية يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وجلسة صباحية واحدة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

لقد أُعدّ برنامج العمل والجدول الزمني جريا على الممارسة المتبعة ومراعاة لعدد من المبادرات المقترحة على مدار الأعوام العديدة الماضية، بما يشمل مقرر الجمعية العامة ٥٢/٤١٦ باء، بشأن ترشيد عمل اللجنة الأولى. وفي هذا الصدد، وضعتُ في الاعتبار أيضا الفقرة ٣٦ من مرفق القرار ٥١/٢٤١، التي تنص على ما يلي:

”لا تجتمع اللجنة الأولى واللجنة الرابعة في وقت واحد خلال الدورة العادية للجمعية العامة، ويمكن النظر في اجتماعهما بالتتابع“.

غير أن الأعضاء ربما لاحظوا في الوثيقة A/63/397، أن يوم الاثنين ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، خصصت فيه جلسات صباحية ومسائية للجنة الأولى. ويتماشى ذلك مع اتفاق بين رئيسي اللجنتين الأولى والرابعة.

وجريا على الممارسة المتبعة، ستباشر اللجنة الأولى أعمالها الموضوعية في يوم الاثنين، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وأوصى مكتب الجمعية العامة بأن تنهي اللجنة الأولى أعمالها بحلول ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وبذلك، سيبلغ إجمالي عدد جلسات اللجنة الأولى ٢٤ جلسة، بما في ذلك هذه الجلسة التنظيمية، للنظر في بنود جدول الأعمال التي أحالتها إليها الجمعية العامة. وسيتعين على اللجنة أيضا أن تنظر وتبت في برنامج عملها المؤقت لدورة عام ٢٠١٠، وفقا للبند ١١٨ من جدول الأعمال، المعنون ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“. أما البند ١٣٣، المعنون ”تخطيط البرنامج“، فقد أحيل إلى جميع اللجان الرئيسية وإلى المناقشة في جلسة عامة للجمعية العامة، لتحسين مناقشة تقارير التقييم والتخطيط والميزانية والرصد. وسنتناول هذا البند إذا أحالت الجمعية العامة إلى لجنتنا أي تقرير في إطاره.

سيبذل الرئيس قصارى جهده لإنجاز أعمال الجمعية، على نحو ما أوصى به المكتب. ولذا، فهو يناشد بإخلاص أن تبدي جميع الوفود كامل دعمها وتعاونها في هذه المسألة. ويود الرئيس أن يشير إلى أنه كان تحت تصرف اللجنة الأولى، في الدورة السابقة، ٢٢ جلسة، نظرت خلالها في ١٦ بندا من بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح.

وبناء على ذلك، يرى الرئيس أنه سيكون بوسع اللجنة، مع دعم الأعضاء وتعاونهم، أن تنجز مهامها في الوقت المناسب.

وكما حصل في الدورات السابقة، سيتم النظر في البنود المحالة إلى اللجنة الأولى على ثلاث مراحل، كما هو مبين حاليا في برنامج العمل والجدول الزمني المقترحين. والمرحلة الأولى، وهي المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال، ستستمر من ٥ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لما مجموعه ست جلسات. والقائمة المتجددة للمتكلمين لهذه المرحلة مفتوحة حاليا، وأعلم أن وفودا كثيرة أدرجت أسماءها بالفعل في القائمة. وأدعو الوفود الأخرى إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. علاوة على ذلك، وبغية الاستفادة من الموارد المخصصة لنا على نحو ناجع، أرجو من الوفود أن تقصر بياناتها على مدة أقصاها ١٠ دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية، و ١٥ دقيقة للمتكلمين باسم عدة وفود.

وفي هذا الصدد، أعتزم استخدام جهاز توقيت خلال هذه المرحلة الأولى من عملنا بغية إدارة العمل بفعالية.

أدعو الوفود التي لديها بيانات مطولة إلى أن توفر النص الكامل للبيان بصورة خطية لنشره على موقع اللجنة الأولى على الإنترنت وأن تدلي بنسخة مختصرة من البيان خلال المناقشة العامة.

أود أن أذكّر الوفود، وهي تدرج أسماءها في قائمة المتكلمين، بأن القائمة المتجددة تعني أنه ينبغي للوفود أن تكون مستعدة لأخذ الكلمة، ربما حتى في الجلسة السابقة للجلسة التي كانوا يعتزمون أصلا الإدلاء فيها ببياناتهم. واستنادا إلى برنامج العمل والجدول الزمني الواردين في الوثيقة A/63/397، يعتزم الرئيس إغلاق قائمة المتكلمين للمناقشة العامة الساعة ١٨/٠٠ يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ويتمثل الجزء الثاني من أعمال اللجنة في المناقشة المواضيعية المنهجية بشأن مواضيع البنود، وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات التي ستقدم في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها. ولإطلاع الوفود مسبقا، عُمم جدول زمني إرشادي في الوثيقة A/C.1/64/CRP.1 على جميع الوفود، على أساس الممارسة التي تتبعها اللجنة في المرحلة الثانية من أعمالها. وأنا متأكد من أن الأعضاء لديهم بالفعل نسخ من هذه الوثيقة.

سيغطي ذلك الجزء الفترة من الثلاثاء ١٣ إلى الاثنين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر؛ وقد خصص ما مجموعه ١١ جلسة لذلك الغرض. وفي حال استكمال اللجنة لمناقشتها العامة قبل الموعد المقرر، أي قبل نهاية يوم الاثنين ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اقترح أن نبدأ الجزء المواضيعي من المناقشة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بالمناقشة بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابقة وتقديم التقارير.

وكما هو مبين في الوثيقة A/C.1/64/CRP.1، في إطار هذه المرحلة المواضيعية الثانية سيخصص الوقت لتبادل آراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وغيره من كبار الموظفين بشأن الحالة الراهنة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية المناط بها ولايات في هذا المجال. فضلا عن ذلك، تم دعوة عدد من المتكلمين الضيوف. وكما كان الحال في الأعوام السابقة وعلى النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/64/CRP.1، ستقسم الجلسات في الجزء المواضيعي إلى جزأين. وسيبدأ الجزء الأول بطابع رسمي بعقد حلقة نقاش أو دعوة متكلم ضيف، حسب الاقتضاء. وستعقبها جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة. وسيتألف الجزء الثاني من مداخلات الوفود بشأن البنود قيد النظر، فضلا عن عرض مشاريع القرارات.

مرة أخرى، وجريا على الممارسة السابقة، ستعقد بطابع غير رسمي المناقشة بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اتخذها اللجنة في دورتها السابقة وتقديم التقارير، التي ستتم في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر وكذلك حلقة النقاش التي ستجري في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بشأن نزع السلاح الإقليمي وحلقة النقاش بشأن آلية نزع السلاح والأمن التي تعقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، والاجتماع الذي يعقد بمشاركة المنظمات غير الحكومية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ويعتزم الرئيس تقديم شرح أكثر تفصيلا لهذه المرحلة الثانية من أعمال اللجنة خلال الجزء الأخير من الأسبوع المقبل.

ومن أجل تيسير أعمال اللجنة وتوفير متسع من الوقت للوفود لإجراء المشاورات، فضلا عن إعطاء الوقت الكافي للأمانة العامة لتجهيز مشاريع القرارات بجميع اللغات الرسمية، عقب المناقشات مع المكتب، أقترح أن يكون الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات والمقررات هو الساعة ١٢/٠٠ يوم الثلاثاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وهذا الموعد النهائي مهم لإتاحة الوقت الكافي لتجهيز مشاريع القرارات وترجمتها، بحيث تتوفر في أقرب وقت ممكن بجميع اللغات الرسمية، لكي تنظر فيها الوفود. لذلك، أناشد جميع الوفود التقيُّد الصارم بالموعد النهائي للتقديم وهو ظهر الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وإذا أمكن، أحث جميع الوفود على تقديم مشاريع القرارات والمقررات قبل الموعد النهائي، لإعطاء الوفود الوقت الكافي للحصول على التعليمات الضرورية من عواصمها، والتشاور بشكل كافٍ، بحيث تجسد النصوص التي تُعتمد في النهاية، أكبر قدر ممكن من التوافق. والتقديم المبكِّر لمشاريع القرارات أو المقررات من شأنه أيضا أن يتيح أمام جميع الوفود الفرصة لطرح ملاحظاتها على تلك المشاريع أثناء المرحلة الثانية، المكرسة لذلك الغرض أيضا.

ومن المهم، بشكل خاص، أن تقدم الوفود مشاريع القرارات، التي قد تستلزم آثاراً مترتبة في الميزانية البرنامجية، في أقرب وقت ممكن، لإعطاء الأمانة العامة الوقت الكافي لتحضير البيانات الضرورية عن تلك الآثار. وأود أن أذكِّر الوفود بأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة بحاجة إلى وقت كافٍ لاستعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على أي مشروع، قبل أن يتسنى للجمعية العامة البت فيه.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى توجيهات المكتب الواردة في تقريره الأول إلى الجمعية العامة (A/64/250). وفي الفقرتين ٤٠ و ٤١ من ذلك التقرير، يشير المكتب إلى القرار ٢٤٨/٤٥ باء، حول إجراءات المسائل الإدارية ومسائل الميزانية، لا سيما إعادة التأكيد على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة في الجمعية العامة، والمكلَّفة بالمسؤوليات عن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية. كما يسترعي المكتب انتباه الجمعية العامة إلى الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في ما يتعلق باستخدام عبارة ”ضمن الموارد المتاحة“ (انظر A/54/7، الفقرتان ٦٦-٦٧). وبناء على ذلك، أرجو من الوفود أن تتجنب استخدام عبارة ”حدود الموارد المتاحة“ في مشاريع قرارات اللجنة الأولى ومقرراتها.

وختاما، فإن الجزء الثالث والأخير من أعمال اللجنة، أي البتُّ في جميع مشاريع القرارات والمقررات، سيكون من يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى يوم الثلاثاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد خُصص ما مجموعه ست جلسات لهذا الغرض. وإذا أمكن، يود الرئيس اختتام تلك المرحلة من عمل اللجنة بحلول يوم الجمعة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي السنة الماضية، اختتمت اللجنة المرحلة النهائية، باعتماد ٥٤ مشروع قرار وأربعة مشاريع مقررات، في أربع جلسات. وعليه، فإن الرئيس يحث جميع الوفود على

الإحاطة علماً بهذه الحقيقة، ويطلب تعاونها الكامل، حتى يتسنى للجنة البتّ في جميع مشاريع القرارات والمقررات، لا سيما تلك التي تتناول الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، في الوقت المناسب.

وينوي الرئيس الإبقاء على إجراء التصويت المتبع في السنوات السابقة، وهو تجميع مشاريع القرارات في مجموعات، متخذا كأساس لذلك، المجموعات السبع المتفق عليها والمذكورة في الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين من رئيس اللجنة الأولى، عملا بالفقرة ٣ من المرفق جيم للقرار ٣١٦/٥٨، بشأن ”تدابير إضافية لتنشيط أعمال الجمعية العامة“. وهذه المجموعات هي: أولا، الأسلحة النووية، ثانيا، أسلحة الدمار الشامل الأخرى، ثالثا، الفضاء الخارجي (الجوانب المتصلة بنزع السلاح)، رابعا، الأسلحة التقليدية، خامسا، نزع السلاح والأمن الإقليميان، سادسا، تدابير أخرى لنزع السلاح والأمن الدولي، سابعا، آلية نزع السلاح. وسيزود الرئيس اللجنة بمعلومات محددة بشأن هذه المرحلة الأخيرة من عملنا، في أقرب وقت من بداية فترة البت.

وفي اعتقادي الراسخ أنه، استنادا إلى برنامج العمل والجدول الزمني المقترح، المعروض على الأعضاء الآن، ستتمكن اللجنة من النظر بكفاءة في جميع بنود جدول الأعمال المخصصة لها، ضمن الوقت المتاح، كما ستتمكن من إنهاء عملها، على النحو الذي أوصى به المكتب، بحلول يوم الثلاثاء، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

لذلك يود الرئيس أن يذكر الوفود بالحاجة إلى التحلي بما يلزم من روح التوافق والمرونة في عملية تنفيذ برنامج العمل والجدول الزمني المقترح.

أود أن أبلغ اللجنة بطلبين تلقاهما المكتب لعقد جلستين على هامش دورة اللجنة الأولى. الطلب الأول لعقد جلسة تنظيمية رسمية قصيرة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. والغرض من الجلسة هو إعادة انتخاب رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وسيرأس الاجتماع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. وبعد المناقشة، اقترح المكتب عقد الجلسة التنظيمية للفريق العامل المفتوح باب العضوية الساعة ١٢/٠٠ يوم الأربعاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر وأن تبدأ اللجنة الأولى جلستها في الساعة ١٠/٣٠ من صباح ذلك اليوم بغية تيسير عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

الطلب الثاني تلقاه المكتب من السفير بابلو ماسيدو، ممثل المكسيك، بصفته رئيس الاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين حول تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويود السفير ماسيدو إجراء مشاورات غير رسمية مع الوفود في ما يتعلق بالاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين أثناء الجزء الموضوعي من دورة اللجنة الأولى. وسيحاول المكتب تلبية طلب السفير ماسيدو، على أساس أن المشاورات ينبغي ألا تؤثر على عمل اللجنة الأولى. وسنبلغ اللجنة حالما تم تحديد موعد مناسب لإجراء المشاورات.

بعد هذه المقدمة، هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على مشروع برنامج العمل والجدول الزمني المقترح والوارد في الوثيقة A/63/397، بما فيه التعديل الذي عرضته آنفا، وهو، تقديم موعد الجلسة المقرر عقدها بعد

ظهر الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، إلى بعد ظهر الاثنين، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، حتى يتسنى للجنة عقد جلستين صباحية ومسائية يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وجلسة صباحية فقط يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ما لم أسمع اعتراضا، سيتقرر ذلك.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سيصدر جدول الأعمال والجدول الزمني، بالصيغة المعتمدة، بوصفهما إحدى وثائق اللجنة بالرمز A/C.1/64/3.

أود الآن أن أسترعي الانتباه إلى القواعد ذات الصلة وتوصيات الجمعية العامة التي تؤثر على عمل اللجان الرئيسية، بما في ذلك تلك الواردة في مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، وبخاصة أحكامه المتصلة بتعليل التصويت، وحقوق الرد، ومسائل الميزانية والمسائل المالية، التي أنوي تطبيقها بتعاون ومساعدة جميع أعضاء اللجنة الأولى.

وبغية الاستفادة التامة من الوقت وخدمات المؤتمرات المخصصة للجنة، أعتزم، بالتعاون الكامل من الأعضاء، عقد الجلسات من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠، ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠. وسيكون لدينا دائما على أية حال الوقت لاستراحة لتناول القهوة.

أود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى البند الخامس من جدول الأعمال الوارد في الوثيقة A/64/250 المعنون ''انتخاب مسؤولي اللجان الرئيسية''، وإلى المادة ٩٩ (أ) من النظام الداخلي للجمعية العامة، بصيغتها المعدلة بالقرار ٥٠٩/٥٦ المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ونصها كما يلي:

''تنتخب جميع اللجان الرئيسية رؤساء لها قبل افتتاح الدورة بثلاثة أشهر على الأقل. وينتخب أعضاء المكتب الآخرون المنصوص عليهم في المادة ١٠٣ بحلول نهاية الأسبوع الأول من الدورة كأقصى حد''.

وفي ضوء ما تقدم، أقترح أن تقوم اللجنة الأولى، بموجب القرار المشار إليه آنفا، بالنظر في هذا البند في وقت ما من شهر أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠١٠، أي قبل افتتاح الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بحوالي ثلاثة أشهر. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): في ما يتعلق بتقديم مشاريع القرارات، سنواصل اتباع أسلوب التقديم الإلكتروني لمشاريع القرارات ومشاريع المقررات الذي اتبع في الدورة الثالثة والستين. وستقدم الأمانة العامة مزيدا من التفاصيل في الإحاطة الإعلامية الفنية التي تعقب هذه الجلسة مباشرة، بما يعني، بالطبع، فور رفع الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون الإدلاء بتعليقات في هذه المرحلة.

السيد روديارد (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): لا أريد أن تفوتني هذه الفرصة لأشيد بالطريقة التي تديرون بها، السيد داغيد، هذه الجلسة. وبالنيابة عن حركة عدم الانحياز، أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى رئيس اللجنة الأولى، السفير خوسيه لويس كانسيلا، ممثل أوروغواي، وإليكم سيدي، ولأعضاء المكتب الآخرين. ونحن على اقتناع بأننا سنحرز التقدم بشأن جدول أعمال اللجنة الأولى، بفضل خبرة الرئيس وقيادته المقتدرة، وجهود مكتب هذه الدورة.

وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على الدور الذي تضطلع به اللجنة الأولى بوصفها هيئة فرعية أساسية للجمعية العامة لدى تناول المسائل الصعبة والمعقدة في مجال نزع

السلاح والأمن الدولي. وبهذه المناسبة، نود أن نشيد بالأمانة العامة على إبقائها لموقع اللجنة الأولى على شبكة الإنترنت، الذي شكل أداة مجدية لتيسير عملنا في الدورة السابقة، وسيخدم الغرض ذاته هذا العام بالتأكيد. وفي الختام، تؤكد حركة عدم الانحياز للرئيس، على كامل دعمها وتعاونها لتيسير مهمته المتمثلة في رئاسة هذه الدورة الرابعة والستين للجنة، وستشارك من جانبها بصورة فعالة وبناءة في مداولات اللجنة ومفاوضاتها، بما في ذلك من خلال تقديم مشاريع قراراتنا.

السيد أوبيساكين (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعلن تأييدنا لإعلان حركة عدم الانحياز. وبالنيابة عن المجموعة الأفريقية، تأخذ نيجيريا الكلمة، سيدي الرئيس، لتتقدم بالتهنئة لكم، سيدي ولأعضاء المكتب الآخرين، ولجميع المرتبطين بكم، وتتعهد بتقديم الدعم الأفريقي التقليدي لكم وللجنة. ويحدونا أمل كبير في أن يكون هذا العام هو الذي سنحقق فيه إنجازا كبيرا بشأن نزع السلاح. ونتقدم بالشكر الجزيل لكم، ونتمنى لكم كل التوفيق. وأفريقيا هنا لتساندكم. ويمكنكم أن تعولوا علينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بعبارات التأييد هذه سنحقق النجاح فعلا. هل هناك أي وفود ترغب في الإدلاء ببيانات أخرى؟ لعدم إعراب أي وفد عن رغبته في اخذ الكلمة، سأرفع الجلسة الآن، غير أنني أدعو جميع الوفود إلى البقاء في القاعة للاستماع إلى الإحاطة الإعلامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.